منظمة العمل الدولية

تأثيرات عودة اللاجئين السوريين على سوق العمل في المنطقة العربية – نشرة معلومات

تشرين الأول 2025

مقدمة[1]

في كانون الأول 2024، دخلت سوريا مرحلة سياسية جديدة، مصحوبة بتخفيف تدريجي للعقوبات وإعادة انخراطها مع الشركاء الإقليميين. وكان من شأن هذا التحول أن سرّع عودة اللاجئين، وأعاد رسم معالم أسواق العمل في سوريا والدول المضيفة. فقد عاد أكثر من مليون لاجئ و1.8 مليون نازح داخلياً إلى سوريا منذ كانون الأول 2024. وتواجه الدول المضيفة المجاورة تحديات متباينة، فبينما تستفيد الأردن وتركيا من التجارة والاستثمار، يعاني كل من لبنان ومصر من هشاشة اقتصادية وعوائق تنظيمية. تقترح هذه النشرة ثلاثة ركائز استراتيجية لمعالجة تحديات سوق العمل الإقليمية التي تضم كلاً من التوظيف الدامج، والحماية الاجتماعية القائمة على الحقوق، وحوكمة العمل الإقليمية.

سوريا: سوق العمل والسياق الاقتصادي

يشهد الاقتصاد السوري تعافياً بطيئاً بعد انكماشه بنسبة 1.5% في العام 2024، ويُتوقع أن يسجل الناتج المحلي الإجمالي نمواً متواضعاً بنسبة 1% في العام 2025.[2] وعلى الرغم من هذا الانتعاش الطفيف، لا يزال الناتج المحلي الإجمالي أقل بنسبة 84%[3] من مستويات العام 2010.[4] وانخفض التضخم إلى 13.4%[5] ولكنه لا يزال يتسبب في انخفاض الأجور. وقد تتراوح احتياجات إعادة الإعمار بين 250 وأكثر من 900 مليار دولار أمريكي[6]، وأدى تخفيف العقوبات في منتصف 2025 إلى رفع القيود المفروضة على النفط والخدمات المصرفية، مما فتح قنوات جديدة للاستثمار. ويُرجح أن يكون الطلب على العمالة كبيراً في قطاعات البناء والزراعة والخدمات، ولكن القطاع غير الرسمي يهيمن في هذه الناحية. وتنطبق الإعفاءات على الأجانب المتزوجين من سوريات أو المقيمين منذ فترة طويلة. أما حقوق العمال فمضمونة بموجب قانون العمل رقم 2010/17، ولكن تطبيقه ضعيف.[7]

حركات العودة

تقدر المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أن أكثر من مليون سوري قد عادوا إلى سوريا عبر الدول المجاورة منذ 8 كانون الأول 2024 (انظر الجدول أدناه).[8] وفي الوقت نفسه، عاد حوالي 1.8 مليون نازح داخلي إلى ديارهم في سوريا، وفقاً لأحدث البيانات.[9] وقد وجد مسح التصورات والنوايا المحسّن[10] في المنطقة لشهر حزيران 2025 أن 18% من أسر اللاجئين السوريين التي لا تزال مقيمة في مصر والعراق والأردن ولبنان تنوي العودة خلال الاثني عشر شهراً القادمة، مقارنةً بنسبة 27% المسجلة في كانون الثاني 2025. وينبغي فهم هذا التغيير في ضوء أن العديد من الأسر التي أعربت سابقاً عن نوايا قوية قد عادت منذ ذلك الحين، وبالتالي لم تعد مدرجة في مجتمع المسح.

---

[1] هذه النشرة من إعداد مها قطاع، كبيرة المستشارين الفنيين الإقليميين لبرنامج "الآفاق والحلول الدائمة" في المكتب الإقليمي للدول العربية لمنظمة العمل الدولية. وتستند النشرة إلى بيانات ومصادر من ورقة المعلومات الأساسية المُعدّة للمنتدى الإقليمي الثلاثي حول تأثير التطورات الاجتماعية والاقتصادية على أسواق العمل في سوريا والدول المجاورة (16 تشرين الأول 2025)، بالإضافة إلى وثائق متممة.

[2] البنك الدولي. *تقييم الوضع المالي الكلي لسوريا (الإنجليزية)*. واشنطن العاصمة: مجموعة البنك الدولي. http://documents.worldbank.org/curated/en/099844407042516353

[3] https://www.unescwa.org/sites/default/files/news/docs/2500038e-syria-at-the-crossroads-policy-brief_1.pdf

[4]

[5] https://data.worldbank.org/indicator/FP.CPI.TOTL.ZG?locations=SY

[6] https://www.europarl.europa.eu/RegData/etudes/ATAG/2025/769518/EPRS_ATA(2025)769518_EN.pdf

[7] البنك الدولي. *تقييم الوضع المالي الكلي لسوريا (الإنجليزية)*. واشنطن العاصمة: مجموعة البنك الدولي. http://documents.worldbank.org/curated/en/099844407042516353

[8] https://www.unhcr.org/media/syria-situation-crisis-regional-flash-update-46

[9] المرجع السابق نفسه

[10] https://www.unhcr.org/media/syria-situation-crisis-regional-flash-update-46

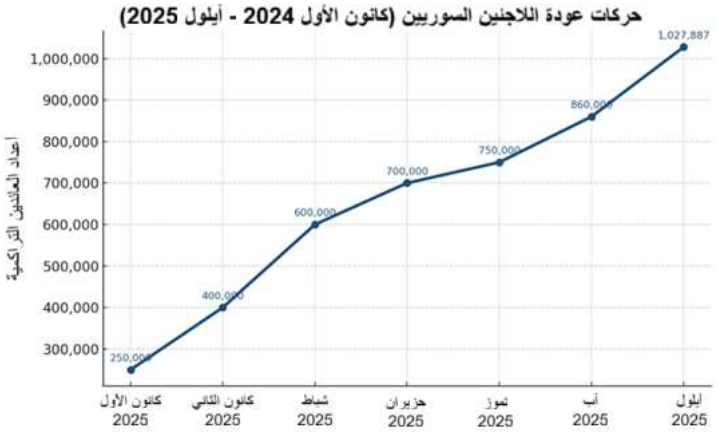

أبرز أرقام البلدان المضيفة

مصر

تستضيف مصر حوالي 147,000[11] لاجئ سوري مسجل بنهاية العام 2024، رغم أن تقديرات عدد السكان السوريين في القطر تتجاوز المليون. يعمل معظم السوريين بشكل غير رسمي في قطاعات حضرية مثل الخدمات الغذائية، والصناعات التحويلية الصغيرة، وتجارة التجزئة. وتسهم المشاريع التي يديرها سوريون في تعزيز المرونة المحلية، إلا أن ضغوط التضخم، وازدياد الطابع غير الرسمي، والاستبعاد من حماية العمال والضمان الاجتماعي، تُعرّض العديد من الأسر للخطر.

الأردن

يستضيف الأردن حوالي 535,000 لاجئ سوري[12] مسجل، وقد صدر حوالي 450,000 تصريح عمل للسوريين[13] بموجب الميثاق الوطني الأردني. وفي شهر تموز 2024، أعاد الأردن فرض رسوم تصاريح العمل، وتنذر التكاليف المرتفعة بدفع العمال إلى العمل في القطاع غير الرسمي.

لبنان

يستضيف لبنان حوالي 723,000 لاجئ سوري.[14] وفي ظل تفاقم الأزمة، انخفض نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بأكثر من 38% منذ العام 2019، وبلغ التضخم نسبة 10%، وبلغت نسبة البطالة حوالي 28%.[15] ويتركز السوريون في قطاعي الزراعة والبناء، حيث ينتشر العمل غير الرسمي على نطاق واسع، وتبقى الحماية القانونية محدودة، مما يجعل العمال وأصحاب العمل على حد سواء عرضة للخطر بشكل كبير.

العراق

يستضيف العراق حوالي 300 ألف لاجئ سوري، معظمهم في إقليم كردستان.[16] ويعمل معظمهم في قطاعات البناء وتجارة التجزئة والضيافة، ضمن ترتيبات غير رسمية وغير آمنة. وتتولى سلطات إقليم كردستان العراق إدارة شؤون العمل، لكنها لا تزال غير متطورة، كما إن الحماية الاجتماعية للاجئين غائبة إلى حد كبير. ويُعتبر توظيف النساء منخفضاً بشكل خاص (حوالي 4%).[17]

تركيا

تستضيف تركيا حوالي 2.5 مليون سوري تحت الحماية المؤقتة. وبحلول أواخر آب 2025، عاد حوالي 450,169 سورياً طوعاً، بينما بقي حوالي 2.5 مليون. وتتوفر للاجئين تصاريح عمل بموجب الحماية المؤقتة، وقد سهّلت الإعفاءات والإجراءات المبسطة الصادرة في تشرين الأول 2024 من الحصول عليها، مع أن معظم السوريين لا يزالون يعملون بشكل غير رسمي في قطاعات الصناعة والتجارة والضيافة والبناء والزراعة.

[11]
[12] https://data.unhcr.org/en/situations/syria
[13] الهجرة المطولة، الهشة ولكن الواضحة | migrationpolicy.org
[14] https://data.unhcr.org/en/situations/syria
[15] مسح التطورات الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة العربية 2022-2023
[16] https://data.unhcr.org/en/situations/syria
[17] https://arabstates.unwomen.org/sites/default/files/Field%20Office%20Arab%20States/Attachments/Publications/2018/RefugeeCrisis-All-Brief-FINAL-links.pdf

مواضيع متقاطعة

تواجه أسواق العمل في سوريا والدول المضيفة المجاورة مجموعة من التحديات الهيكلية التي تتقاطع مع السياقات الوطنية. ولا تزال البطالة المرتفعة، والقطاع غير الرسمي، وضعف حماية العمال سمات سائدة، أما العوائق المتعلقة بالنوع الاجتماعي والإعاقة والحماية الاجتماعية والتنقل فتُفاقم مواطن الهشاشة لدى كل من اللاجئين والمجتمعات المضيفة. وترسم هذه المواضيع المتداخلة معالم الأفق الواسع للعمل اللائق والاندماج وإعادة الاندماج المستدام.

ضغوط سوق العمل

لا تزال البطالة مرتفعة في البلدان المضيفة، ولا سيما لبنان[18] والأردن[19]. ففي 2025، تجاوزت المعدلات المقدرة 20% في كلا البلدين، مقارنة بمستويات أقل في مصر[20] وتركيا. ويتأثر الشباب والنساء بذلك بنسب متفاوتة، إذ سجل الأردن أحد أعلى معدلات الشباب غير الملتحقين بالعمل والتدريب في المنطقة.[21] وقد وضع هذا ضغطاً سياسياً كبيراً على حكومة الأردن التي تعهدت بخلق أكثر من مليون فرصة عمل للأردنيين بحلول العام 2033. وفي الوقت نفسه، تهيمن القطاعات غير الرسمية على أسواق العمل الإقليمية. ويعمل أكثر من 90% من السوريين في لبنان وأكثر من 70% في مصر والعراق بشكل غير رسمي، مما يترك العمال دون حماية أو استحقاقات كافية. وتحد نقاط الضعف الهيكلية هذه من قدرة أسواق العمل على استيعاب كل من اللاجئين والعائدين في عمل لائق.

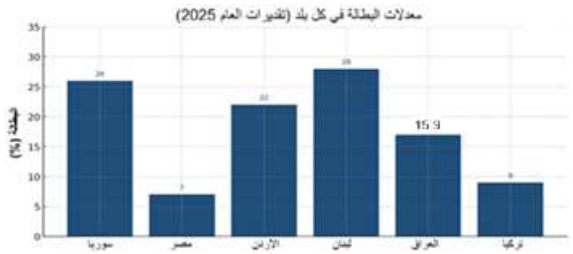

اللوائح المتعلقة بتصاريح العمل في الدول المضيفة (2025)

مازالت أنظمة تصاريح العمل في مختلف أنحاء المنطقة مقيدة ومتفاوتة.

البلد	إمكانية الحصول على التصريح	القيود
مصر	نادراً، يجب على صاحب العمل إثبات عدم توفر عمال مصريين	الإقامة مرتبطة بإعادة الدخول والعقبات البيروقراطية.
الأردن	أصدِر 450 ألف تصريح.	تكلفة مرتفعة (أكثر من ٤٢٥ ديناراً أردنياً) وإجراءات معقدة
لبنان	مطلوب قانوناً، ولكن نادراً ما يصدر	92% يعملون في وظائف غير رسمية
العراق	إطار محدود في إقليم كردستان العراق	هيمنة طابع العمل غير الرسمي، وضعف تطبيقه
تركيا	متاح بموجب الحماية المؤقتة	الحصص وقيود القطاع

النوع الاجتماعي والإدماج

لا تزال مشاركة المرأة في الاقتصاد من بين أدنى المعدلات عالمياً. ففي سوريا، كانت مشاركة الإناث في القوى العاملة أقل من 15%[22] حتى قبل الصراع، ولا تزال اللاجئات في جميع أنحاء المنطقة يواجهن حواجز ثقافية واقتصادية متفاقمة. وتتجلى الفوارق بين الجنسين في التوظيف والأجور والحصول على الحماية الاجتماعية.

كما أن إدماج ذوي الإعاقة محدود. وتشير التقديرات إلى أن 28%[23] من سكان سوريا يعانون من إعاقات، ومع ذلك، فإن قلة من البرامج تلبي احتياجاتهم الخاصة بشكل كافٍ، مما يزيد من مخاطر الإقصاء خلال النزوح والعودة.

[18] مسح التطورات الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة العربية 2022-2023
[19] https://openknowledge.worldbank.org/entities/publication/f1a84fc6-7643-4810-8680-60aab2364ba3
[20] https://www.capmas.gov.eg/Pages/IndicatorsPage.aspx?Ind_id=1117
[21] إحصاءات منظمة العمل الدولية، 2024
[22] https://ilostat.ilo.org/data/country-profiles/
[23] Advocacy-Factsheet-2025.-Inclusion-of-Persons-with-Disabilities.pdf

الحماية الاجتماعية وحقوق العاملين

لا تزال أنظمة الحماية الاجتماعية في جميع أنحاء المنطقة مشتتة، أو تعاني من نقص التمويل، أو غائبة تماماً، وخاصةً بالنسبة للاجئين. ويندر الوصول إلى برامج الدعم القائمة على المشاركة، وغالباً ما يشكل الدعم الإنساني شبكة الأمان الوحيدة، مما يخلف فجوات كبيرة في التغطية. ولا تزال آليات تفتيش العمل وإنفاذها ضعيفة، مما يحد من الالتزام بمعايير الأجور والسلامة وظروف العمل.

تعاني هياكل الحوار الاجتماعي من هشاشة متزايدة، إلى جانب هشاشة منظمات أصحاب العمل والعمال نتيجةً للأزمة المطولة. ونادراً ما تتاح للاجئين والعائدين المشاركة في آليات التمثيل، مما يغيّب صوتهم في صياغة حقوق العمال وآليات حمايتهم.

أفكار ختامية وتوصيات

يتطلب التحول الذي تشهده سوريا والديناميكيات الإقليمية تنسيقاً في السياسات. وإن آثار أزمة اللاجئين السوريين وعودة اللاجئين الأخيرة على سوق العمل عميقة، وستستمر في التطور خلال 2025 وما بعده. وينبغي ربط عودة اللاجئين بتوفير فرص عمل لائقة والحوكمة القائمة على الحقوق من خلال الركائز التالية:

1. **التوظيف الدامج والمهارات اللازمة للتعافي وإعادة الإعمار**: خلق فرص عمل في قطاعات إعادة الإعمار والزراعة والخدمات؛ ودعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة. وقد انقطع العديد من العائدين وسكان المجتمعات المحلية عن الدراسة أو حصلوا على شهادات من الخارج، لذا ينبغي إنشاء نظام وطني للاعتراف بهذه المهارات والخبرات وربطها ببعضها، وإعداد برامج تعليم وتدريب مهني وتقني نموذجية مرتبطة بقطاعات إعادة الإعمار.
2. **الحماية الاجتماعية القائمة على الحقوق**: بناء أنظمة تستجيب للفوارق بين الجنسين، وتطبيق معايير العمل، وضمان الحد الأدنى للأجور، والنظر في إمكانية الحصول على الضمان الاجتماعي بين البلدان المضيفة وسوريا، وتوسيع نطاق التغطية لتشمل العائدين والمجتمعات المحلية.
3. **الحوكمة الإقليمية للعمل**: تعزيز الهجرة الدائرية، والحوار الإقليمي الثلاثي، وكذلك إطار التنسيق الإقليمي ومنصته

يعد التزام منظمة العمل الدولية "بالتعافي المركِّز على الإنسان"[24] أمراً بالغ الأهمية في هذا السياق. بالنسبة لسوريا، يعني ذلك إعادة الإعمار مع توفير وظائف لائقة ومؤسسات عمل قوية في صميم جهود التعافي.

[24] https://www.ilo.org/resource/news/ilo-and-employers%E2%80%99-organization-strengthen-partnership-boost-vocational#:~:text=ILO%20and%20employers%27%20organization%20strengthen,ILO%20and%20partners